

أثر الاغتراب السياسي على عملية التحول الديمقراطي في الجزائر

The impact of political alienation on the process of democratic transformation in Algeria.

د. ضبع عامر

جامعة سيدي بلعباس

ملخص البحث:

إن من أهم إنجازات الديمقراطية خلق آليات تنظيم الصراعات، و هي الانتخابات الدورية التي ينتج عنها تجديد دوري للنخب الحاكمة، بما يضمن تجاوب النظام السياسي مع بيئته، و ذلك من خلال صنع سياسات عامة ناجعة و فعالة تلبي احتياجات المواطنين.

فالمشاركة الانتخابية كأحد أعمدة النظم الديمقراطية موضوع محوري تسعى الأنظمة إلى تدعيمها بكافة الطرق لأن استقرارها مرهون تبعاً لمدى اتساع نطاق مشاركة الفرد في وضع القيم التي تنظم حياة الجماعة و المساهمة في تسيير شؤون البلد، ففي الجزائر نسجل عزوفاً كبيراً للمواطنين عن المشاركة في صنع القرار السياسي، مما تولد عنه حالة اغتراب سياسي واسعة بين أطياف الشعب، و هذا ما أدى إلى التفكير في إيجاد آليات عملية للحد من هذه الظاهرة.

One of the most important achievements of democracy is the creation of conflict management mechanisms for the organization of conflicts ; Which is the periodic elections that result in periodic renewal of the political System with its environment through the creation of effective and effective public policies that meet the needs of citizens. Electoral Participation as a pillar of democratic Systems is a central theme that regimes seek to strengthen in all ways because their stability depends on the breadth of individual participation in the development of values that govern the life of the community and contribute to the conduct of the affairs of the country. In Algeria we note a great reluctance for citizens to participate in political decision- Wich resulted in a state of political alienation between the broad spectrum of the people, and this led to the thought of finding practical mechanisms to reduce this phenomenon.

Electoral participation, Political alienation, Democracy, Electoral abstention.

الكلمات المفتاحية: المشاركة الانتخابية، الاغتراب السياسي، الديمقراطية، العزوف الانتخابي

مقدمة:

إن المجتمع الجزائري يعيش حالة متقدمة من الاغتراب السياسي، تبرز كذلك في العزوف الشعبي عن الانضمام للأحزاب ، التي يعاني معظمها من الركود السياسي، و من ضعف التأثير في الواقع الاجتماعي و السياسي، و تكريس ثقافة المواطنة كمفهوم و شعار، و يرجع ذلك إلى ممارسات النخب الحاكمة المتسلطة في العالم العربي التي تمنع الحريات و تفتح المجال للتعبير و إبداء الرأي.

و في الجزائر احتكرت هذه النخب و لعقود طويلة آليات التعبير السياسي و تسيير شؤون العامة دون إشراك المواطن، و هذا من خلال هيمنة الحزب الواحد و ايدولوجية الحزب المطلق، و الهيمنة على وسائل الإعلام، و تهميش دور المعارضة، و بعد التحول الديمقراطي الذي عرفته البلاد، ظهرت حركية و تعددية حزبية و نقابية تطالب بالتغيير و إشراك المواطنين في الحياة السياسية، و لكنها كانت في حالات كثيرة تتسم بالديمقراطية الشكلية و عدم تلبيتها لمطالب الجمهور، و هذا ما أدى إلى عدم الرضا النفسي و الشعور بالاغتراب السياسي، و الامتناع عن التصويت في الانتخابات.

أثر الاغتراب السياسي على عملية التحول الديمقراطي في الجزائر

و في هذا السياق نطرح الإشكالية الرئيسة التالية:

كيف أثر الاغتراب السياسي على مسار التحول الديمقراطي في الجزائر؟ و تتدرج تحت هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هو الطرح الايتيمولوجي و المفاهيمي لهذه الدراسة؟
 - ما واقع الاغتراب السياسي و تأثيره على المشاركة السياسية في الجزائر؟
 - ما هي الآليات و السبل للحد من هذه الظاهرة، و تفعيل دور المواطن في الحياة السياسية؟
- أولاً: التأصيل المفاهيمي:

1- الاغتراب السياسي

يعتبر مفهوم الاغتراب السياسي أحد المفاهيم الحديثة في حقل الدراسات السياسية المقارنة، استناداً إلى برنامج المسح الاجتماعي الدولي لعامي 1996 و 2006 (issp) International Social Survey Program، فإن ظاهرة الاغتراب السياسي يخص العلاقة بين الحكومة و المجتمع في البلدان ما بعد الشيوعية، و ديناميتها، عن طريق استخدام البيانات المقارنة فإن نموذج العلاقات بين الحكومة و المجتمع يسمح بتسليط الضوء على المواقف السياسية للمواطن من خلال تحليلها في سياق البيئة السياسية العامة في البلاد، و كشفت النتائج أنه في حين أن المواطنين في معظم الديمقراطيات الراسخة يتحملون مواقف بشكل ايجابي اتجاه الحكومات، فإن مواطني ما بعد الشيوعية تشعر بالغبرة.

و من أجل التطرق لمفهوم الاغتراب السياسي لابد من تعريف المصطلح في اللغو و الاصطلاح.

أ- تعريف الاغتراب لغة:

في اللغة العربية نقول " غرب" أي بعد و تنحى من الناس و " التغرب" يعني البعد و " الغربة و الغرب" يعني النزوح عن الوطن و الغريب هو البعيد عن وطنه. و كلمة alienation و الكلمة الفرنسية aliénation المشتقتان من الأصل اليوناني لكلمة اغتراب هي ترجمة للكلمة الانجليزية Alienatio و التي تشير إلى انتقال الملكية الشيء ما إلى آخر، أو انتزاعه أو إزالته. و كلمة alienatio مستمدة من الفعل Alienus بمعنى الانتماء إلى شخص آخر¹.

ب- الاغتراب في الاصطلاح:

يعتبر " هيجل " أن الاغتراب يعني انفصال الذات الإنسانية ككيان روحي عن وجوده ككيان اجتماعي و بهذا المعنى يعبر مصطلح الاغتراب عن المعنى الفلسفي له.²

كما استخدم مصطلح الاغتراب بمعنى أدبي فقد ذهب البعض من المفكرين إلى أن الاغتراب أصل في الإنسان منذ نزول سيدنا آدم و أمنا حواء إلى الأرض و ابتعدا عن الجنة موطنهما الأول.

و بعد دخول المصطلح المجال العلمي وردت عدة تعريفات بشأنه أهمها:³

تعريف " إجلال سري": الاغتراب هو اضطراب نفسي يعبر عن اغتراب الذات عن هويته، و بعدها عن الواقع و انفصالها عن المجتمع، و هو غربة عن النفس، و غربة عن العالم، و غربة عن البشر. و يعرفه "

أبوبكر مرسى " بأنه: " شعور الفرد بأنه غريب عن ذاته، لا يجد نفسه كمرکز كما خارج عن الاتصال بالآخرين.

و توضح " هورني" (Horny) بأن الاغتراب يعبر عن ما يعانيه الفرد من انفصال عن ذاته، حيث ينفصل الفرد عن مشاعره الخاصة و رغباته و معتقداته، و هو فقدان الإحساس بالوجود الفعال، من هذه التعاريف يمكن تعريف الاغتراب بأنه " الحالة التي تعرض فيها الفرد للعجز و الضعف و الانهيار في الشخصية، أي جانب إحساسه بالانفصال عن المجتمع و الانسلاخ عن الثقافة الاجتماعية السائدة.

يقصد بالاغتراب السياسي شعور الفرد بالعجز إزاء المشاركة في اتخاذ القرارات السياسية، فهو: " شعور المرء بعدم الرضا و عدم الارتياح للقيادة السياسية و الرغبة في الابتعاد عنها و عن التوجهات السياسية الحكومية و النظام السياسي برمته، أو شعور الفرد بأنه ليس جزء من العملية السياسية، و أن صانعي القرارات السياسية لا يضعون له اعتبار، بمعنى أن الفرد يشعر بعدم القدرة على التأثير في المجال السياسي و عاجز عن إصدار قرارات سياسية و فاقد لمعايير تشكيل نظام سياسي، و في المقابل غير مرتاح و لا يشعر بالانتماء لما هو عليه الوضع القائم.⁴

ج- أسباب الاغتراب السياسي:⁵

السبب الأول الرئيسي:

النظام السياسي القائم بحد ذاته و الأنساق الفرعية المنبثقة عنه و هنا الحديث عن ما سماه علماء السياسة الإفريقية و الاتصال أمثال DR. Guibessongui N'Datien Séverin Syndrom d'autisme politique و المقصود به موقف الحكومات و صنع القرار الذين لا يستمعون إلى انشغالات الأفراد بل أكثر من ذلك الحكومات التي تتجاهل واقع الأفراد و الحقائق السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية.

L'autisme politique est L'attitude des gouvernants politiques à ne plus écouter ou à être déconnectés des réalités ou des préoccupations du peuple.

ما انعكس سلبا على الأفراد و الجماعات و انتقال عدوى متلازمة التوحد إليهم. و هنا الحديث عن القطيعة مع البيئة السياسية الرسمية و البيئة السياسية غير الرسمية (الأحزاب) كنتيجة لانعدام مفهوم التمكين السياسي المجتمعي.

السبب الثاني:

دور الحراك العولمي بكل أبعاده السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية في تشويه الثقافة السياسية و إضعاف التماسك المجتمعي وفق نمطية غربية و هو ما يطلق عليه بالغربة أو التغريب.

على هذا الأساس نلاحظ بأن الاغتراب السياسي يؤثر على درجة المشاركة السياسية من خلال ثلاث مستويات:

1- المستوى الأول: يؤدي الاغتراب السياسي إلى الإحجام عن المشاركة السياسية من خلال عملية التصويت، نفس الشيء ينطبق على أشكال المشاركة السياسية.

أثر الاغتراب السياسي على عملية التحول الديمقراطي في الجزائر

2- المستوى الثاني: يؤدي الاغتراب السياسي إلى ازدياد نزعة المعارضة و التصويت السلبي و كذا بروز ظاهرة العنف السياسي.

3- المستوى الثالث: يتمثل في أن العلاقة بين الاغتراب السياسي و المشاركة السياسية علاقة طردية. و هذا ما يفسر المشاركة السياسية في الشمال أقل منها في الجنوب لان نسب الاغتراب أكثر في الحواضر الشمالية.

و من بين أسباب الاغتراب السياسي التي تؤدي إلى عزوف الشباب عن العملية السياسية:

1- الفجوة بين الأمل و الواقع: و تعني اتساع الفجوة بين النظام السياسي و الشعب، و فقدان الأمل من وجود الحوار المتبادل.

2- اختلال في العدالة و التوزيع: في هذه الحالة يتولد شعور بالإحباط إلى سلوك عدواني...على قدر غير متساو معهم من الثروة.

3- الحرمان النسبي: الإحساس بالظلم يولد نوعا من الغضب و السخط اتجاه النظام....اقتلعه و لو بالعنف.

ثانيا: مفهوم التحول الديمقراطي:

تقتضي عملية التحول الديمقراطي الانتقال من نظام سلطوي إلى نظام ديمقراطي في إطار ما يشهده العالم من تطورات على مستوى البنى المؤسساتية و الاجتماعية، و تأثيرات البيئة الخارجية التي تفرض تحولات و أنماط جديدة تتكيف مع الواقع، و تدعو إلى الاستقرار السياسي و الاقتصادي و تطوير العملية السياسية، من خلال أداء الأطر الحزبية و تنظيمات المجتمع المدني.

1- تعريف التحول الديمقراطي:

يعد مفهوم التحول الديمقراطي مفهوم سياسي جديد دخل ميدان الفكر السياسي المعاصر في العقدين الأخيرين من القرن العشرين، بحث يعبر عن كيفية جديدة لوعي المجال السياسي و أسلوب جديد للممارسة السياسية و السعي إلى السلطة، و التحول الديمقراطي ثورة بمفهوم جديد، فهو ثورة تقطع صلتها بإستراتيجية الثورة بمفهومها الأول.⁶

يقصد بالتحول الديمقراطي في الدلالة اللفظية المرحلة الانتقالية بين نظام غير ديمقراطي في اتجاه التحول إلى نظام ديمقراطي، بحيث يكون التحول عبارة عن مجموعة من المراحل المتميزة تبدأ بزوال النظم السلطوية يتبعها ظهور ديمقراطيات حديثة تسعى لترسيخ نظمها.

هو التحول و الانتقال من النظام السلطوي إلى النظام الديمقراطي، فهو بمثابة عملية انتقال إلى نظام يأخذ بالتعددية السياسية، و يعترف بوجود معارضة لنظام الحاكم، و يضمن حرية الرأي و التعبير في قضايا و موضوعات لم يكن مسموحا بمناقشتها من قبل، و يؤمن بالمشاركة الشعبية بحيث يكون من حق المحكومين تغيير الحكومة بالطرق السلمية من خلال انتخابات دورية حرة و نزيهة، كما تقع عليهم مسؤولية الرقابة على من هم في السلطة و في المقابل يتمتع الحاكم بطاعة المحكومين.⁷

أثر الاغتراب السياسي على عملية التحول الديمقراطي في الجزائر

و يمكن القول بأن التحول الديمقراطي هو تحول يمس النظام (النسق) في جميع جوانبه، النخبة، الهياكل و المؤسسات، و كذا النسق الاقتصادي و الثقافي، فالتحول هو تلك العملية التي يهدف من ورائها النظام إلى تفعيل مختلف الأنساق (سياسية، اجتماعية، اقتصادية، ثقافية) المرتبطة أساسا بالعملية السياسية.

أ- الديمقراطية: تعني إضفاء الممارسة الديمقراطية على العملية السياسية أو مؤسسة الديمقراطية و يأخذ المصطلح دلالة التعزيز أو التثبيت الديمقراطي، و يختصرها العلماء في مفهوم الهندسة الديمقراطية الرامية إلى تطوير الديمقراطية في أي وحدة سياسية بتوفير الآليات الكفيلة لاستيعاب مختلف القوى السياسية و توسيع و تنظيم مشاركتها السياسية و تمثل الانتخابات و النظم الانتخابية إحدى أهم الآليات و أكثرها تأثيرا على العملية السياسية.⁸

ب- أشكال الديمقراطية:

1- الهندسة التغييرية: التي تجعل النظام الشمولي العسكري أو القائم على حزب الدولة يتحول جذريا نحو الديمقراطية المشاركة عن طريق الثورة الوطنية أو التدخل الأجنبي.

2- نحو الهندسة الانتقالية التي تعني انتقال النظام التسلسلي تدريجيا إلى نمط الديمقراطية المشاركة بمرافقة دولية.

3- الهندسة التكيفية: للتدقيق الديمقراطي في الدولة التي تعرف مستوى ضعيف من الشدة الديمقراطية لتكون متوافقة فعليا مع فلسفة حقوق الإنسان و المشاركة السياسية.

4- و عليه فإن القيمة المحورية للديمقراطية هي المشاركة السياسية أصبحت المشاركة السياسية موضوعا محوريا من محاور علم السياسية باعتبارها تمثل إسهاما حقيقيا في انشغال المواطن بالمسائل السياسية سواء أكان هذا الانشغال عن طريق التأييد أو الرفض.

ثانيا: أثر الاغتراب السياسي على السلوك الانتخابي في الجزائر

تعتبر التجربة الديمقراطية في الجزائر تجربة جديرة بالدراسة و الملاحظة لما تحمله من فرص و تناقضات و تحولات جذرية و تطورات نوعية، حيث تظهر أزمة المشاركة السياسية جليا في تراجع نسب التصويت في الانتخابات بكل أنواعها سواء الانتخابات المحلية أو التشريعية و حتى الرئاسية، و هذا التراجع أو العزوف التام أحيانا راجع إلى الارتفاع المستمر في نمو ظاهرة الاغتراب السياسي، مما يهدد الأمن و الاستقرار داخل الدولة و ينبئ بتدهور الأوضاع.⁹

فالاغتراب السياسي ينمي لدى الفرد شعورا عاما بالإحباط الناجم عن انعدام قوته السياسية التي تؤدي بدورها إلى الشعور بالاغتراب، و هذا ما يؤدي إلى ازدياد مستوى عدم الاستقرار السياسي التي تزعزع أركان النظام السياسي و تخلق حالة من عدم الثقة بين المواطن و الحكومة.

1- ضعف نسب المشاركة السياسية و أزمة الشرعية السياسية:

تقوم الانتخابات بوظيفة توفير شرعية شعبية للحكومة المنتخبة أو تجديد شرعية الحكومة القائمة، فعن طريق الانتخابات الديمقراطية يصل إلى مواقع صنع القرار أولئك الذين يحظون بقبول الناخبين.¹⁰ وعلى أساس طريق آلية الانتخابات الدورية التنافسية تجدد شرعية الحكومات القائمة و يعزز من الدعم الذي يوفره

أثر الاغتراب السياسي على عملية التحول الديمقراطي في الجزائر

الناخبون لمن هم في مواقع صنع القرار. إنه التجديد الذاتي لشرعية النظم الديمقراطية. و في المقابل في النظم غير الديمقراطية تلجا الحكومات إلى وسيلة الانتخابات لإضفاء الشرعية، و تبني إصلاحات سياسية و اقتصادية شكلية.¹¹

و من المتطلبات الأساسية لاستقرار النظام السياسي و تكيفه هو امتلاكه لأبنية سياسية متميزة أي وجود تخصص و استقلالاً لهذه الأبنية، بمعنى أن قدرات النظام و كفاءته تزداد كلما تمايزت أبنيته و استقلت و كذا امتلاكه لأنظمة فرعية مستقلة، اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، إعلامية تقوم بالتعبير عن المصالح المختلفة من جهة و مراقبة السلطة الحاكمة من جهة أخرى.¹²

كما يستلزم الاستقرار السياسي حيابة السلطة الحاكمة على الشرعية السياسية، فالنظام السياسي الشرعي هو الذي يمتلك القدرة على الحكم دون لاستعمال وسائل القمع و القسر و الإكراه، فالشرعية هي آلية بديلة تستخدم لتسيير عملية الحكم، و هذا يتطلب وجود مشاركة سياسية تقوم بإشراك المواطن في عملية التعبير عن المصالح¹³، كما أنها تمثل آلية أساسية في إرساء البناء المؤسسي للدولة.

تمثل أزمة المشاركة السياسية في عجز مؤسسات الدولة في استيعاب كل القوى الموجودة في المجتمع إقصاء بعض التيارات السياسية و الفئات الاجتماعية الهامة، و كان التصور السائد للمشاركة في هذا الإطار أقرب لمفهوم التعبئة من المشاركة.¹⁴ و بالرغم من سلسلة الإصلاحات السياسية التي باشرها النظام منذ إقرار التعددية الحزبية، إلا أن التجربة الديمقراطية في الجزائر كشفت عن عجز النظام السياسي عن التكيف مع المتطلبات المجتمعية و عن العجز في التحول نحو الديمقراطية و هذا ما دفع البلاد إلى حالة من الفوضى و العنف السياسي من جراء تدخل الجيش في الحياة السياسية.

كما تعد أزمة المشاركة السياسية من بين الأزمات الست المترابطة التي تواجه عملية التنمية السياسية، و تواجه النظام السياسي عند خروجه من المرحلة التقليدية، و تعتبر أزمة المشاركة السياسية في الجزائر من أهم المواضيع التي لها أثر في إرساء البناء المؤسسي للدولة، و من مظاهر هذه الأزمة هو العزوف عن العمل السياسي و التغيب عن العملية الانتخابية¹⁵. كما تحظى بأهمية بالغة لدى صناع القرار نظرا لانعكاساتها المختلفة على النظام السياسي و على مصداقيته، و قد تجسدت هذه الأزمة عبر مختلف الاستحقاقات الانتخابية، و تفتشي ظاهرة العزوف الانتخابي و عدم الإقبال على التصويت و يرجع هذا لعوامل مختلفة، نفسية، اجتماعية، و حتى اقتصادية.¹⁶

والملاحظ لنتائج الانتخابات التشريعية في الجزائر يلاحظ أن نسبة مشاركة الجزائريين في الانتخابات هي نسب ضعيفة و هي في انخفاض من انتخابات إلى أخرى، حيث كانت متوسطة في سنة 2002 لتتخفض في سنة 2007 إلى نسبة متدنية حيث قدرت ب 35.67% لترتفع نوعا ما في سنة 2012 إلى 43.14% إلا أن نسبة المشاركة هذه تبقى دون المستوى المأمول، و ما يؤثر على نفسية المواطن و عدم ثقته بأداء و فعالية المرشحين، و السبب لعدم التزامهم بالوعود الانتخابية، و عدم إيصال مطالب المواطنين إلى صناع القرار و الاهتمام بانشغالاتهم اليومية.¹⁷

2- محدودية مؤسسات المجتمع المدني:

أ- يشير مفهوم المجتمع المدني حسب المفكر الفيلسوف توماس هوبز: " المجتمع المنظم سياسيا عن طريق الدولة القائمة على فكرة التعاقد". أما موطنه الفيلسوف جون لوك الذي جاء بعده فقد سجل تحديده للمجتمع المدني نزوعا واضحا لتمييزه عن الدولة دون أن يلغي تماما الروابط التي تجمع بينهما عندما أشار إلى أنه: " قيام المجتمع المنظم سياسيا ضمن إطار الدولة مهمته تنظيم عملية سن القانون الطبيعي الموجود دون الدولة و فوقها." ¹⁸

ب- شروط وجود ظاهرة المجتمع المدني: ¹⁹

- قيام مؤسسات الدولة و مؤسسات المجتمع بشكل منفصل أو الفصل بين الدولة و المجتمع و هي سيرورة تاريخية تعبر عن مستوى تبلور الوعي الاجتماعي المميز لمرحلة معينة من تطور المجتمع.

- التمييز بين آليات عمل الدولة كمؤسسة و آليات عمل الاقتصاد.

- قيام فكرة المواطنة و ما ارتبط بها من فكرة الحقوق المدنية و السياسية.

- انتشار الممارسة المجتمعية ذات حقول استقلالية نسبية، و الفرق بين آليات عمل المؤسسات الاقتصادية من جهة و المؤسسات الاجتماعية من جهة ثانية.

- تبلور الفرق بين التنظيمات الاجتماعية الطوعية (الجمعيات المهنية، الرياضية، العلمية، النقابات) المتكونة من مواطنين أحرار ينخرطون فيها بشكل إرادي و التنظيمات الاجتماعية العضوية ذات الطابع التضامني التي ينتمي إليها الإنسان بفعل المولد (العائلة، الطائفة القبلية).

- ظهور الفروق بين الديمقراطية التمثيلية في الدولة الليبرالية و الديمقراطية المباشرة في التنظيمات الطوعية و المؤسسات الحديثة في المجتمع.

يمكن التمييز بين عدة عوامل يمكن أن تؤثر على كفاءة المجتمع المدني و فعاليته في أداء أدواره و تحقيق أهدافه، هذه العوامل قد تكون داخلية تتعلق بخصائص المنظمات المشكلة للمجتمع المدني في حد ذاتها، أو بعوامل خارجية ترتبط بالمحيط العام لهذه المنظمات: ²⁰

ج- عوامل التأثير على المجتمع المدني:

1- عوامل داخلية: و المتمثلة في الاتساع الجماهيري الذي يقاس بعدد المنظمات و الجمعيات القائمة و حجم العضوية و حجم الموارد المادية و البشرية، كلما زادت هذه العوامل الكمية، كلما زاد من فعالية و حركية منظمات المجتمع المدني.

-خصائص كيفية: الصفات و الخصائص التي تتصف بها مؤسسات المجتمع المدني و هي جودة التنظيم، و حسن القيادة و المشاركة الفعالة من جانب الأعضاء.

- الوعي السياسي لدى المواطن: هو الذي يسعى إلى المشاركة الفعالة و الايجابية في الحياة العامة، و في مقابل هذه المشاركة الفعالة لمواطن لابد لمؤسسات المجتمع المدني أن يشبع حاجياته و أن تقدم له فائدة مادية و معنوية ملموسة تشعه على البقاء.

أثر الاغتراب السياسي على عملية النحول الديمقراطي في الجزائر

2- عوامل تعود إلى دور الدولة: و المقصود بها مدى استقلالية المجتمع المدني كشرط لنجاحه في أداء وظائفه:

و تتمثل هذه الاستقلالية في استقلالية النشأة و التأسيس و الحل، الاعتماد على موارد ذاتية للتمويل، و استقلال القرار و اختيار القادة.²¹ كما يشمل الاستقلال بهذا المعنى ألا تملك الحكومة سلطة تقييد نشاط الجمعية بل تلتزم بتوفير المجال المفتوح أمامها، و تحترم حقوق الأفراد و الجماعات في التنظيم و الاجتماع و التعبير عن نظرهم دون استعمال القوة أو العنف، و في غياب هذا المجال المنفتح على الحريات، و اعتماد الحكومة على الرقابة و التقييد يؤدي ذلك إلى حالة من الإحباط و يمنعهم من المبادرة بالعمل العام و يشعروهم باللامبالاة و عدم الاهتمام بالشؤون العامة و المشاركة السياسية الفعالة و قد يؤدي إلى حالة من الاغتراب النفسي.

كان من ميزات المجتمع المدني في فترة الأحادية الحزبية الضعف و المحدودية، و تطبيق الإجراءات الاحتكارية و مركزية سلطة القرار، و هشاشة الحياة الجموعية و منع بروز هياكل و مؤسسات وسيطة كالجمعيات مما وسع الفجوة بين الدولة و المجتمع، و هذا ما أدى إلى السخط الاجتماعي و الاحتجاجات الفوضوية، و تثبيط المشاركة الشعبية في السياسات العامة و صنع القرار، و ذلك نتيجة سيطرة الحزب الواحد و تقييد حرية التعبير.²²

و بعد التعددية الحزبية و انتهاج سياسات الإصلاح التشريعي و السياسي، ظهر أول قانون لإنشاء الجمعيات و تنظيمها قانون 1987 كأول خطوة في طريق فتح المجال أمام تأسيس الجمعيات بنوع من الحرية، لقد هذا القانون للاعتراف بمبدأ الوجود القانوني لأي جمعية بالرغم من اشتراط اعتراف السلطة بهذه الجمعيات، إلا انه أدى غلى خلق ديناميكية في العمل الجموعي، و أسس لنوع من الشراكة الاجتماعية و التكامل بين الدولة و المجتمع في المجال التنموي و تعبئة الرأي العام.

لقد تميز المجتمع المدني الجزائري حتى بداية الألفية الثالثة بالحجم الكبير، و التي بلغت حسب بعض التقديرات الأرقام إلى 57000 جمعية اجتماعية معتمدة، دون إهمال المؤسسات التقليدية التي لازالت موجودة رغم تضائل حجمها و دورها.²³ غير أن تزايد حجمه ما زال يعاني من العديد من الصعوبات التي تحد من تأثيره و نشاطه، و ذلك نظرا لعدم ترسخ التجربة الديمقراطية الحديثة و انعكاسها على المستوى الواقعي. و كذلك إلى ضعف الثقافة القانونية و الخبرة التنظيمية للنخبة التي تقود المجتمع المدني، و كذلك للطابع الريعي للدولة و عدم إدراك المواطنين لحقوقهم و واجباتهم و اتكالهم على موارد الدولة و سياساتها التوزيعية.

ثالثا: آليات تجاوز الاغتراب السياسي و تفعيل المشاركة السياسية في الجزائر

لتعزيز المشاركة السياسية و تجاوز الاغتراب السياسي لا بد من توفر مجموعة من السبل التي تساعد على تفعيل المشاركة كضرورة ضمان توفير المتطلبات و الاحتياجات الأساسية للجماهير ما يتيح قدرا من الاستعداد للمشاركة في الحياة العامة، و كذلك إعادة النظر في الهيكلية القانونية للانتخابات بما يتوافق و منطق الرشادة في الحكم و زيادة نسب المشاركة الايجابية، و هذا لا يتأتى إلا عن طريق ترسيخ ثقافة المواطنة الفعالة و حقوق الإنسان.

1- المواطنة والتنمية المجتمعية:

ارتبطت المواطنة في المجتمع الدولي المعاصر بمفهوم الدولة الحديثة التي ارتقت بالمواطن من الاحتماء بالجهة أو الطائفة أو العشيرة أو القبيلة أو بثقافة محلية أو بمذهب إلى مستوى أرحب في إطار المجموعة الوطنية الكبرى، فهي حسب تعرف دائرة المعارف البريطانية: " علاقة بين فرد و دولة كما يحددها قانون تلك الدولة، و بما تتضمنه تلك العلاقة من حقوق و واجبات " ²⁴ فجوهر المواطنة يقوم على انتزاع هذه الحقوق و ممارستها على أرض الواقع و ترسيخ الممارسة الديمقراطية و أهمها الحقوق السياسية عن طريق المشاركة في الانتخابات و العملية السياسية.

والخطاب الرسمي في الجزائر يركز أكثر على مسؤوليات و واجبات الأفراد في المشاركة في الاستحقاقات الاجتماعية و الانتخابات، أكثر من تركيزه على المشاركة الفعالة في الحياة السياسية بشكل عام، و في المقابل نجد الخطاب المواطنى الشعبى يعكس قصورا في فهم المواطنة، و يكرس لمفهوم المواطنة السلبية و المادية التي تقوم على تحصيل الحقوق و الامتناع عن أداء الواجبات. أما مفهوم اقتراب النخبة يعتبر الحق تحصيل أو نتيجة لأداء الواجب. ²⁵

و يقر الدستور الجزائري صراحة الطبيعة الجمهورية و الديمقراطية للنظام السياسي، و مبدأ المساواة بين المواطنين دون تمييز، كما اقر صراحة غالبية الحقوق و حريات المواطنة، و تمكين المرأة سياسيا و تكافؤ الفرص مع الرجل (المواد 56-62). و في سياق الإصلاحات و التغييرات السياسية في السنوات الأخيرة و تناعما مع روح المعاهدات و الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بالمواطنة، سجلت الجزائر في هذا المجال مكاسب و تطورات واضحة التي تؤطر المواطنة بمختلف أبعادها و مستوياتها. ²⁶

و على هذا الأساس اعترفت الدولة الجزائرية بعدد الحقوق للمواطنين و التي حفظتها القوانين و روح الدستور، و إقرار الممارسة الواقعية لا سيما في الجانب الاجتماعي و تمكين المواطن و حقه في العيش الكريم و مساهمته في العمل التنموي و المشاركة الايجابية في الحياة العامة و إلغاء كل أشكال العنف و السلوكيات السلبية، و العزوف الانتخابي، و ذلك لتكريس السلم الاجتماعي و ترسيخ ثقافة المواطنة و السلم الاجتماعي و تكوين المواطن الصالح الذي يساهم بتنمية و ازدهار الدولة و المجتمع.

يقيس معيار فعالية الحكومة نوعية الخدمات العامة، و نوعية و كفاءة الخدمات المدنية و درجة استقلالها عن الضغوط السياسية، و استخدامها لتكنولوجيا المعلومات، و نوعية السياسات و درجة تنفيذها، و مدى مصداقية التزام الحكومة بهذه السياسات. ²⁷

و خلال فترة (2005-2009) واصلت الدولة جهودها التنموية حيث أقرت البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) و الذي حقق نتائج ملموسة في التنمية، انعكست على جميع القطاعات في الوطن، و تبع هذا البرنامج التكميلي، برنامج التنمية الخماسي (2009-2014)، و تعكس هذه البرامج بوضوح جهود الدولة لتحسين رفاه المواطن و أمنه ²⁸. و هذا ما زاد من ثقة المواطن في مخرجات النظام السياسي و نزع عنه نسبيا صفة الاغتراب و الشعور بحالات اليأس و الإحباط، و أصبح يساهم بشكل فعال في حلقة التنمية و عملية صنع القرار.

2- الإصلاح الانتخابي و ترشيد الحكم:

تكتسي الانتخابات أهمية بالغة لترشيد الحكم، حيث تعتبر وسيلة رئيسية لإشراك قطاع كبير من قوى المجتمع في السلطة، و هي آلية للمساءلة بما يضمن تجاوب التصرفات الحكومية مع المتطلبات الحقيقية للمواطنين،

أثر الاغتراب السياسي على عملية التحول الديمقراطي في الجزائر

و في الجزائر و منذ الاستقلال شهد النظام الانتخابي العديد من التغييرات كانت مرتبطة أساسا بالظروف السياسية و طبيعة نظام الحكم و التحول الديمقراطي من الأحادية إلى التعددية الحزبية و ما عرفه من حراك سياسي و تنافسية حزبية و تعديلات دستورية.²⁹ و يرتبط ترشيد الحكم أساسا بعمليات سياسية متعددة من عقلانية صنع القرار و توسيع الأطراف المشاركة فيه إلى توفير البيئة السياسية الملائمة، و عملية إصلاح الحكم لها علاقة وطيدة بشرعية الحكم و مبدأ السيادة الشعبية و الحريات.

و قد توصل كل من كارتى carty و بلاس Blais إلى النتيجة نفسها فيما يخص علاقة النظام الانتخابي بنسبة المشاركة الانتخابية، حيث توصلا إلى أن نظام التمثيل النسبي كانت المشاركة فيه أكبر من نظام الأغلبية ذو الدور الواحد أو ذو الدوريتين.³⁰ و عليه فالنظام النسبي إيجابي جدا فيما يخص المشاركة السياسية.

اعتمدت الجزائر في حالات نظام الأغلبية، و في حالات أخرى نظام التمثيل النسبي، هذا الأخير الذي يساهم في بروز تمثيلية متنوعة و موسعة من الأحزاب، و يعطي على مستوى المشاركة السياسية دورا أكبر في تحديد الخارطة السياسية.

3- وسائل الاعلام و ترقية الثقافة السياسية:

تمثل الثقافة السياسية فرعاً من الثقافة العامة للمجتمع، و هي تتضمن أنساقاً متعددة و مختلفة من الثقافات السياسية بحسب الأجيال و البيئات و المهن، و هي عموماً تمثل محصلة تفاعل الخبرة التاريخية و الوضع الجغرافي و المعتقدات الدينية و الظروف الاقتصادية- الاجتماعية لبلد ما، و يعرفها المنوفي على أنها: " مجموعة القيم المستقرة بنظرة المواطن إلى السلطة، و التي تعد مسؤولة إلى حد بعيد عن درجة شرعية النظام القائم، فالثقافة السياسية تؤثر في علاقة المواطن بالسلطة من حيث تحديد الأدوار و الأنشطة المتوقعة من السلطة، و من حيث طبيعة الواجبات التي يتعين على المواطن القيام بها كما أن الثقافة السياسية تتضمن التفاصيل الخاصة بهوية الفرد و الجماعة."³¹

و يمكن رصد ثلاثة أنواع من الثقافات السياسية:³²

1- ثقافة سياسية ضيقة: لا يستطيع المواطن إصدار أحكام و تقييمات بخصوص النظام السياسي و اقتصره على تلقي مخرجات النظام و الامتثال لها لقصوره على تصور بدائل أخرى أو لعجزه و عدم رغبته في ذلك.

2- ثقافة سياسية تابعة: تتميز بمساهمة متواضعة تصل في بعض الأحيان إلى حد العزوف في بلورة للنظام السياسي لاعتقاد المواطن بعدم جدوى ذلك.

3- الثقافة السياسية المشاركة: ترتبط بمعرفة و وعي الجماهير بحركة نظامها السياسي و القواعد التي يعتمدها و مدخلاته و مخرجاته و بالتزام أفراد المجتمع بالمشاركة السياسية الفعالة.

تتحدد الثقافة السياسية من خلال العلاقة بين مستويات النظام السياسي، و الوضع الاجتماعي للفاعلين و الممارسة الواقعية و كل ما تشتمله هذه العلاقة من قيم و مواقف و معايير. كما تتحدد في واقع العلاقات و التفاعلات الاجتماعية السياسية، و بحكم ارتباطها بالثقافة العامة فهي تكتسب من طرف الأفراد و تتحدد معالمها إثر محاولاتهم للتكيف مع البيئة الاجتماعية، من خلال التنشئة الاجتماعية و مؤسساتها التي تعمل على اكتساب الأفراد بقيم و اتجاهات و تصورات، تقوّل ثقافتهم السياسية في نمط متميز ليتجلى في واقع الحياة السياسية و في مواجهة السلطة من خلال مظاهر الالتزام أو الاغتراب، الخضوع أو المشاركة.³³

و يتدخل الاعلام كأحد آليات التتميط الثقافي لما له من دور في العملية التنموية، و ذلك عبر نشر نمط الثقافة السياسية المناسب و الموافق للتوجه التنموي العام، و ذلك على عدة مستويات عدة معرفي، نفسي و سلوكي.³⁴ و لما كانت التنمية الشاملة تقوم على المشاركة العامة، فإن الإسهام الأكبر لوسائل الإعلام يكمن في تفعيلها للمشاركة السياسية.

تلعب دور وسائل الإعلام في ترسيخ فكرة الدولة تقربها من المواطن، كما أن غياب التربية السياسية و الثقافة السياسية و إستراتيجية التكوين السياسي عند المواطن عاديا أو منضويا تحت لواء حزب ما خلقت لدى المواطن الجزائري ما يسمى " الاغتراب السياسي " خاصة لدى فئة الشباب، بحيث أصبح الشباب الجزائري غير مكترث بالقضايا السياسية، و هذا راجع كذلك لغياب الدور الوظيفي لمؤسسات المجتمع المدني و التنشئة السياسية و المدنية للمواطن، و هذا ما أدى بالمواطن الجزائري إلى مقاطعة الفعل السياسي و بالأخص الانتخابات السياسية التي أدت إلى أزمة المشاركة السياسية و عزوف المواطن الجزائري عن التصويت³⁵.

الخاتمة:

نستخلص من هذه الدراسة أن ظاهرة الاغتراب السياسي تزداد كلما كانت قنوات الاتصال بين المواطنين و بين النسق السياسي ضعيفة و غير مجدية، الشيء الذي يشجع على طغيان السياسات العامة التي تفرض نوعا من عدم العدالة التوزيعية للنظام، مما يشجع بالتالي على تنامي نفسية المغترب ظاهرة الرفض و المعارضة لكل قيم و مخرجات النسق السياسي، و هذا ما يحدث في الجزائر كدولة ناشئة في ممارسة الديمقراطية التي أصبحت لا تعدو كونها ديمقراطية الواجهة، نظرا لضعف مؤسسات المجتمع المدني و مؤسسات الدولة و وسائل الإعلام في تنمية الثقافة السياسية و الوعي السياسي لدى الشعب الجزائري خاصة فئة الشباب التي أصبحت تنفر من أي مشاركة انتخابية مهما كان نوعها سواء محلية أو برلمانية أو رئاسية.

قائمة المصادر و المراجع:

- 1 جمال الدين ابن منظور، مكرم الانصاري، لسان العرب، مجلد 10، لبنان: دار صبح، 1968، ص 32
- 2 جديدي زليخة، "الاغتراب"، مجلة العلوم الإنسانية و الاجتماعية، العدد الثامن، 2012، ص 349
- 3 جديدي زليخة، المرجع السابق، ص 349
- 4 المرجع نفسه، ص 350
- 5 المرجع نفسه، ص 350
- 6 جمال بصيري، " واقع تنظيمات المجتمع المدني و مدى مساهمتها في مسار التحول الديمقراطي"، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعي، قسم علم الاجتماع، 2007، ص 75
- 7 محمد نصر مهنا، في النظم الدستورية و السياسية- دراسة تطبيقية، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2005، ص 442
- 8 المرجع نفسه، ص 446
- 9 أحمد منسي و آخرون، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي، القاهرة: مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2004، ص 153
- 10 ناجي عبد النور، تجربة الانتخابات الجزائرية في نظام التعددية السياسية، الجزائر: منشورات جامعة باجي مختار عنابة، 2008، ص 12
- 11 عبد الفتاح ماضي، الانتخابات الديمقراطية و واقع الانتخابات في الأقطار العربية، بيروت: م د و ع، 2009، ص 39
- 12 محمد شليبي، " الاستقرار السياسي عند الماوردي و ألموند"، دراسة مقارنة، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، العدد 01، 2005، ص 12

- ¹³ ناجي عبد النور، المدخل إلى علم السياسة، عناية: دار العلوم للنشر و التوزيع، 2007، ص 131
- ¹⁴ أحمد منسي و آخرون، المرجع السابق، ص 184
- ¹⁵ ناجي عبد النور، " أزمة المشاركة السياسية في الجزائر " دراسة تحليلية للانتخابات التشريعية 2007"، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية و الإستراتيجية، المتوفر على الرابط: <https://www.politics.dz.com>، ص 03
- ¹⁶ نوال مغزيلي، "أزمة المشاركة السياسية في الجزائر بين ضعف الوعي لدى الناخب و انعدام الثقة في المنتخب"، ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي، المتوفر على الرابط التالي: <https://democraticac.de.propose>، ص 05
- ¹⁷ نوال مغزيلي، المرجع السابق، ص 06
- ¹⁸ العياشي عنصر، " ماهو المجتمع المدني؟ الجزائر أنموذجا؟، إنسانيات، العدد 13، 2001، ص 06
- ¹⁹ المرجع نفسه، ص 08
- ²⁰ شاوش اخوان جهيدة، "واقع المجتمع المدني في الجزائر"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاجتماعية، جامعة بسكرة، 2015، ص 82
- ²¹ ناهد عز الدين، "المجتمع المدني"، سلسلة موسوعة الشباب السياسية رقم 5، القاهرة: مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية الأهرام، 2000، ص 29
- ²² شاوش اخوان جهيدة، المرجع السابق، ص 108
- ²³ المرجع نفسه، ص 132
- ²⁴ نفيسة رزيق، "المواطنة في الجزائر: قراءة في ابعاد المواطنة و انعكاساتها على البناء الديمقراطي في الجزائر"، مجلة البحوث السياسية و الإدارية، المجلد 6، العدد 2، جامعة الجلفة، 2017، ص 253
- ²⁵ عبد الله جناحي، "المفهوم الريعي للمواطنة"، صحيفة الوسط البحرينية، العدد 2325، السبت 17 يناير 2009، ص 22
- ²⁶ ج ج د ش، الدستور الجزائري 1996
- ²⁷ تقرير حول تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة، الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء، الجزائر: نقطة الارتكاز الوطنية، 2008، ص 197
- ²⁸ إبراهيم فريد عاكوم، " إدارة الحكم و الدولة وجهة نظر اقتصادية " دراسات إستراتيجية، الإمارات، 2006، ص 87
- ²⁹ سويقات عبد الرزاق، "إصلاح النظام الانتخابي لترشيد الحكم في الجزائر"، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة منتوري قسنطينة، 2010، ص 04
- ³⁰ Andre Blais, Mode de Scrutin et Système de Partis. A- Laurent, p-Delfoss, A-p frognier. Les Systèmes électoraux : permanences et innovation. Parism L'Harmattan. 2004, p47
- ³¹ كمال المنوفي، الثقافة السياسية للفلاحين المصريين: تحليل نظري و دراسة ميدانية في قرية مصرية، بيروت: دار بن خلدون، 1980، ص 14
- ³² محمد بوضياف، "مستقبل النظام السياسي الجزائري"، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 03، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية 2012، ص 43
- ³³ سليم بوسقيعة، "الثقافة السياسية و دور الإعلام في تميمتها"، الباحث الاجتماعي، العدد 11، جامعة قسنطينة، قسم علم الاجتماع، 2015، ص 107
- ³⁴ المرجع نفسه، ص 108
- ³⁵ علجية عيش، " أزمة المشاركة السياسية- وسعت من ظاهرة الاغتراب السياسي- في الجزائر"، الموجودة على الرابط التالي: www.m.ahewar.org.s.asp، بتاريخ 2016/12/19، ص 04